TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.4/L.6
26 November 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص
التجارية المتاحة للبلدان النامية
الدورة الثانية
جنيف ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

موجز مقدم من الرئيسة

استنادا إلى العروض القطرية ، والوثائق التي أعدتها الأمانة والهيئات الدولية الاخرى ، والمناقشات ، أوجزت الرئيسة نتائج الدورة على النحو التالي:

أولا - بناء القدرات التصديرية

١ - دور الحكومات والأوساط التجارية في تعزيز تنمية القدرات التصديرية التي تستطيع المنافسة دوليا في البلدان النامية

رُئي أن للحكومات في البلدان النامية دورا هاما تؤديه في تعزيز تنمية القدرات التصديرية التي تستطيع المنافسة دوليا . ويشتمل هذا الدور على تجميع ونشر المعلومات الاقتصادية ، وايجاد اقتصاد قادر على المنافسة ، ووضع اطار أساسي لادارة الاقتصاد عموما . وجرى التشديد أيضا على أنه ينبغي للحكومات لدى تقرير الأولويات والاستراتيجيات لبناء القدرات التصديرية التي تستطيع المنافسة دوليا أن تفعل ذلك بالتعاون الوثيق مع الأوساط التجارية التي لها دور رئيسي تؤديه في بناء القدرة التصديرية الفعالة . ورئي أن الاستمرارية في السياسات الحكومية من أجل تنمية الصادرات هي عامل حاسم من عوامل النجاح . ومع بناء القدرات التصديرية ونضوج

المؤسسات التجارية ، ينبغي أن تنخفض أهمية الدور المباشر للحكومات . وتعتبر المرونة في الاستجابة لظروف السوق المتغيرة أمرا هاما بالنسبة للحكومات في رسم السياسات ، وكذلك بالنسبة للأوساط التجارية التي يتعين عليها التكيف مع احتياجات ومتطلبات المستهلك .

وتشتمل الشروط المسبقة لبناء القدرات التصديرية التي تستطيع المنافسة دوليا على ما يلي:

'١' الادارة الاقتصادية الكلية السليمة (بما في ذلك استقرار الأسعار ووجود سياسة واقعية لأسعار الصرف)

'٢' تعزيز روح المبادرة والمنافسة

'٣' تطوير المهارات البشرية والتكنولوجيا

'٤' التعبئة الكاملة للموارد المحلية

'٥' سياسات الادخار والاستثمار الموجهة نحو النمو

'٦' تحسين الهياكل الأساسية (مثلا شبكة النقل ، والاتصالات ، والقدرة المؤسسية ، الخ)

'٧' توافر الموارد المالية الخارجية

ويتعين على كل بلد أن يختار لنفسه مزيجا من السياسات استنادا إلى ظروفه الاقتصادية ، وخاصة مرحلة تطور صناعاته ومؤسساته القائمة على السوق .

٣ - الحوافز التصديرية

لقد ثبتت أن الحوافز التصديرية الموجهة نحو القطاعات ذات الطاقة التصديرية هي أداة فعالة لتنويع القاعدة الانتاجية وتعزيز تنمية القدرات التصديرية التي تستطيع المنافسة دوليا . وقد اشتملت تدابير السياسة المستخدمة على ما يلي:

'١' الحوافز الضريبية القائمة على الأداء (مثلا ، تخفيض الضرائب أو الاعفاء منها ، والخصم من الرسوم) المرتبطة بالقيمة التصديرية المحققة ؛

'٢' الحوافز المالية التي تشمل مجموعة واسعة من الاحتياجات المالية في مرحلة ما قبل وبعد الشحن (بما في ذلك القروض التفضيلية ، وضمان ائتمانات التصدير والتأمين) ؛

'٣' اتباع سياسة استيرادية تستهدف تحقيق المساهمة المثلى من الواردات (أي الوصول إلى عوامل الانتاج المستوردة مثل المواد الخام ، أو المكونات ، أو الالات أو قطع الغيار) في جعل الصادرات قادرة على المنافسة ؛

'٤' الدعم المؤسسي (بما في ذلك تنمية مهارات القوى العاملة واحتياز التكنولوجيا) .

وبغية ضمان الكفاءة ، ينبغي المحافظة على اعتدال الحوافز التصديرية من حيث عنصر الاعانة الداخل فيها ، وذلك كي لا تخمد القوى التوزيعية في السوق ، ولكي يتم الحصول على النقد الأجنبي بتكلفة منخفضة نسبيا من الموارد المحلية . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تخضع الحوافز لاستعراض منتظم للتحقق من أنها لا تزال تولّد منافع صافية . ومع تقدم التنمية ، كثيرا ما تحولت البلدان من استعمال تدابير الحوافز المباشرة إلى التدابير التي لها أثر أقل مباشرة . وينبغي أن تنسجم الحوافز مع أحكام اتفاق الغات .

٣ - الاستثمار الأجنبي المباشر

تم التشديد ، مع مراعاة عمل هيئات الأونكتاد المختصة الأخرى ، على أن بإمكان الاستثمار الاجنبي المباشر أن يقدم مساهمة كبرى في تعزيز القدرات التصديرية للبلدان النامية . وجرى في هذا الصدد إبراز أهمية الائتمان والثقة في الاقتصاد والسياسات الاقتصادية لحكومات البلدان النامية . واشتملت التدابير التي استعملتها البلدان "المضيفة" لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على ما يلي: الأخذ بنظم قانونية وتنظيمية شفافة وغير تمييزية ؛ والتخفيف من قيود رأس المال ومتطلبات المشتريات المحلية ، وحرية نقل الارباح واسترجاع رأس المال ، والحوافز الضريبية والمالية ، والهياكل الداعمة ، والوصول إلى الواردات على أساس تفضيلي .

وقد ثبت أن مناطق تجهيز الصادرات هي أداة ناجحة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالتالي لبناء القدرات التصديرية .

٤ - تنمية التكنولوجيا والموارد البشرية

إن تنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك احتياز المهارات والتعليم التقني وعادات العمل المنضبط ، أمر حيوي بالنسبة لتنمية قدرة القطاع التصديري على المنافسة وبالنسبة للتنمية المطردة للقدرات التصديرية . وينبغي إعطاء أولوية عالية للاستثمارات في هذا المجال . كما لوحظ أن احتياز التكنولوجيا العالية المستوى وتوليدها أمر هام لايجاد القدرة على المنافسة دوليا . فالقوى العاملة المثقفة والماهرة تستطيع استيعاب التكنولوجيات الجديدة استيعابا أسهل .

٥ - تحرير الواردات

لوحظ أن الحماية المؤقتة من المنافسة الاستيرادية قد استخدمت لتشجيع تنمية الصناعات الناشئة في كثير من البلدان النامية . ونظرا للفوارق الواسعة بين

البلدان النامية من حيث هياكلها وقدراتها وقطاعاتها الانتاجية ، فمن الصعب وضع قاعدة موحدة لتحرير الواردات . واستنادا إلى الخبرة ، فقد ثبتت فعالية تحرير الواردات على مراحل في تعزيز قدرة القاعدة الانتاجية على المنافسة دوليا . وفي بعض الحالات ، حيث يكون قد تم بالفعل بناء القدرات التصديرية ، فإن التحرير السريع للواردات يمكن أن يحمل المؤسسات على اعتماد تدابير لتحسين انتاجيتها وقدرتها على المنافسة دوليا .

ثانيا - توسيع الفرص المتاحة في أسواق التصدير

١ - التدابير البيئية

فيما يتعلق بالتدابير البيئية والتجارة الدولية ، لوحظ أنه يمكن توسيع الفرص المتاحة للبلدان النامية في الأسواق عن طريق تخفيف أي آثار سيئة تسببها للصادرات السياسات والمعايير واللوائح البيئية ، وعن طريق البحث بنشاط عن فرص سوقية جديدة من خلال الترويج لمنتجات رفيقة بالبيئة .

وبالإشارة إلى استنتاجات المداولات التي دارت بشأن التجارة والبيئة في الدورة الاربعين لمجلس التجارة والتنمية ، شُدِّد على أهمية زيادة الشفافية فضلا عن ضرورة النظر ، إلى أقصى حد ممكن ، في آثار تدابير السياسة العامة المدفوعة باعتبارات بيئية ، وذلك مثلا في مجالات التغليف ووضع البطاقات وإعادة التدوير ، بالنسبة للشركاء التجاريين ، ولا سيما المصدرين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال ، في مراحل تطويرها الأولى قدر الامكان . وفي هذا الصدد لوحظ أن تكييف قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بالتدابير التجارية بحيث تتضمن التدابير البيئية ذات الآثار التجارية المحتملة يمكنه تقديم إسهام مفيد ، وأنه يمكن مناقشة تقدم الأعمال في هذا المجال ، فضلا عن المتطلبات الإضافية من المعلومات ، في الدورة التالية للفريق . وارتئيت ضرورة مواصلة الفريق نظره في التدابير البيئية والفرص التجارية في دورته التالية . وفي هذا الصدد ستطلع الأمانة الفريق على أعمالها الجارية في مجال التعاون التقني في ميدان التجارة والبيئة ، بما في ذلك وضع البطاقات البيئية . وقوبل بالترحيب الاقتراح المقدم من مركز التجارة الدولية بعرض دراسة في هذا الصدد .

٢ - التكيف الهيكلي

١ - ارتئي أن مصالح جميع البلدان تلتقي على إيجاد عملية تغيير دينامية وتكيف مع تغير الميزة النسبية والقدرة الدولية على المنافسة . وأُكِّد أنه يتوقع لسياسات التكيف الهيكلي أن تفضي إلى سحب الموارد من القطاعات التي أخذت تفقد ميزتها النسبية وتوجيهها إلى القطاعات التي تتوفر لديها إمكانيات نمو وانتاجية عالية في

الأجل الطويل ، فتساهم سياسات المساعدة على التكيف في فتح فرص تصديرية جديدة للبلدان النامية .

٣ - كما لوحظ أن تنمية "شراكة اجتماعية" بين الحكومات والقطاع الخاص يمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة في عملية تكيف هيكلي ايجابي . وفي هذا الصدد يمكن لآلية وطنية تعنى بالشفافية القيام بدور هام .

٣ - ولوحظ أن البلدان المتقدمة قد نفذت مجموعة واسعة التنوع من برامج الدعم الصناعي . وبينما أُقر بجهود هذه البلدان من أجل تقوية سياسات التكيف الهيكلي الإيجابي ، أُكّد أيضا أن سياسات الدعم الحكومي فيها ما زالت دفاعية في طابعها إلى حد ما ، إذ تحاول مساندة الانتاج في قطاعات أخذت فيها اقتصاداتها تفقد قوتها التنافسية . ولوحظ أيضا أن البلدان النامية التي وصلت إلى مراحل أكثر تقدما نسبيا من التنمية الاقتصادية تجد نفسها تواجه ، بصورة متزايدة ، ضرورة الانسحاب من قطاعات الانتاج/الأسواق المنخفضة ، وتعزيز التحول نحو صناعات القيمة المضافة الأعلى ، واتباع سياسات هيكلية مناسبة .

٤ - ولوحظ فيما يتعلق بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقال أن من المناسب ، وهي تمر حاليا بمرحلة تكيف هيكلي وتعيد تأهيل قواعدها الانتاجية وتحدثها ، بما في ذلك قدراتها التكنولوجية ، التركيز على القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية في التجارة الدولية . وأُشير أيضا إلى أن تطوير مؤسسات تقوم على السوق أمر أساسي لتوفير الاطار الذي يمكن فيه للقطاع الخاص النجاح في بناء قدرات على التوريد .

٥ - وأخيرا أُكّد أن توصل جولة أوروغواي إلى محصلة ناجحة ، تنطوي على إحراز تقدم ذي بال في تحرير التجارة ، سيتيح حافزا قويا لعملية التكيف الهيكلي الإيجابي ، إذ إن ضغوط التكيف نتيجة لزيادة التحرير ستجبر كلا من الحكومات والقطاع الخاص على تصعيد جهودهما تنفيذا لاستراتيجيات وسياسات تعزز إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية على نحو أكثر كفاءة ، فتفتح فرصا تصديرية جديدة للشركاء التجاريين الآخرين بما في ذلك الاقتصادات النامية .

٣ - <u>الممارسات التجارية التقييدية</u>

ارتئي أن الممارسات التجارية التقييدية يمكن أن تعرقل أو تبطل ما قد ينشأ من فرص سوقية للبلدان النامية نتيجة لتحرير الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة الدولية . ولذلك ينبغي للبلدان اعتماد سياسة للمنافسة وتنفيذها بقوة ، وأن يشجعها مجلس التجارة والتنمية على تعزيز تعاونها تحقيقا لهذه

الغاية . كما ارتئي ، على ضوء أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، أنه ينبغي للأونكتاد دراسة الصلة بين المنافسة والتجارة الدولية مع تأكيد خاص على الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية ، وإعداد مبادئ توجيهية بشأن سياسة المنافسة .

ثالثا - ترويج الصادرات وتسويقها

كان إنشاء البلدان النامية خدمات كفء لدعم التجارة لمواجهة مشاكل معينة ، مثل الافتقار إلى المعلومات عن الأسواق والمخاطر في التصدير وسوء النوعية وتصميم وتعبئة البضائع ، أداة هامة في مساعدة المنتجين الصغيري والمتوسطي الحجم/المصدرين الممكنين على التغلغل في الأسواق فيما وراء البحار . ولوحظ في هذا الصدد أن عددا من البلدان المتقدمة قد أنشأت مكاتب وطنية للترويج للواردات تقدم المعلومات وغيرها من المساعدة التسويقية لمصدري البلدان النامية في أسواقها . ولوحظ أيضا أنه يمكن لتحسين الاتصالات وتكنولوجيا تجهيز المعلومات ، بتعزيزهما نقل المعلومات التجارية وعملية اتخاذ القرارات ، أن يساعدا البلدان النامية في الاستفادة من الفرص السوقية .

وقد أقر بأن لأقل البلدان نموا احتياجات محددة فيما يتعلق بأنشطة ترويج وتسويق صادراتها ، التي تحاول بعض البلدان تلبيتها من خلال اتخاذ تدابير مناسبة . وقد شدد على ضرورة اتخاذ المزيد من البلدان إجراءات مماثلة لصالح أقل البلدان نموا .

المقرر ١

إن الفريق العامل المخصص ، إذ يضع في اعتباره ولايته عن تحليل وتحديد الفرص المتاحة لأسواق المنتجات والصادرات نتيجة التدابير التجارية ، بما في ذلك تدابير التحرير مثل تلك المعتمدة تنفيذا لنتائج جولة أوروغواي ، وإذ يلاحظ توقيت اختتام جولة أوروغواي ، يرى أنه لن يتمكن من الانتهاء من عمله في غضون الإطار الزمني المتوخى في ولايته ، ومن ثم يوصي المجلس بتمديد فترة ولايته لكي يتسنى له الانتهاء من عمله .

وفي هذا الصدد يوصي الفريق كذلك بتغيير ميعاد انعقاد دورته الثالثة من ١٧-٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ ، وتغيير ميعاد انعقاد دورته الرابعة بحيث تنعقد في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤ . وستكرس الدورة الرابعة للنظر في نتائج جولة أوروغواي وآثارها على الاحتمالات التجارية المرتقبة للبلدان النامية ، ولإعداد تقرير الفريق الختامي إلى مجلس التجارة والتنمية .

وقد وافق الفريق على تقديم تقرير يتناول التقدم المحرز حتى الآن بشأن أعماله إلى مجلس التجارة والتنمية ، في دورته الأربعين ، الجزء الثاني (المستأنف) ، استعراض منتصف المدة .

المقرر ٢

بغية إعداد تحليلات المعلومات الأساسية اللازمة لنظر الفريق العامل المخصص في نتائج جولة أوروغواي وآثارها على الاحتمالات التجارية المرتقبة للبلدان النامية ، بما في ذلك تحديد الفرص الناجمة عن تخفيض التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية المتعلقة بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لهذه البلدان ، يقرر الفريق أن يطلب إلى الدول الأعضاء تقديم القوائم النهائية للتنازلات المقدمة في جولة أوروغواي إلى أمانة الأونكتاد في أقرب تاريخ ممكن .

- - - - -